

علي الاصم اي وجب علي الولي بكسر ففتح مقصورا كما
 في المصباح وجاء علي وزان كلام لغته فيه يقال في صباه وفي
 صباه فلو شري في القضا وهو صبي فيبلغ قبل الوقوف
 بعرضه تنازعه الفعل والمصدر وقع عن حجة الكلام
 لانها المقدمة لان فرضها اصلي لا صغ فيه ولا كذا لك
 القضا لانه عارضيه لانه نكاح عن الافساد وعليه
 القضا فورا في العام بعده لك **واذا فسدت وجبت**
الكفاية وهل هي في مال الولي او في مال الصبي
فيه الخلاف السابق الصبي يخرج منها في مال الولي
 لانه المورط له ولانه يجب عليهم منع مورثيه من سائر
 المخطوبات **فصل في حكم المجهول** اي الذي
 لا يميز له حكم الصبي الذي لا يميز في جميع ما ذكرناه
 ومن الغرض بين المميز والعاقل والناسي والجاهل
 ويقول المجهول ولا يضمون الصبي لان المنع منه
 يعبد يتعلق بالملك الغني اعترضه البلعيني بالمميز
 ورد بان يميزه الحق بما للملغين في ان عمله عمد وحاصل
 المذهب في ذلك انه اذا فعل مخطوبا فان كان عيب
 مميز فلا فدية علي احد وان كان غفرا فان تطيبه او ليس
 ناسيا فكذا او سلك الجاهل فيما يظهر وان تجرد او خلق
 او قلم او قتل صيدا او كرسه او كعدية في مال الولي
 وفي الامداد ذلك ارجح وما شمله كلامه من ان ارشاد
 من لزوم ما ذكره الولي اذا كان الصبي هو المقتدر وما
 صحح به النجاشي وغيرهما خلافا لما وقع في الاسناد
 تبعا

تبعا للاسناد ويقول المجهول ذنبه الخلق والقلم علي
 المميز يحل علي انه مقرر علي القبول الضعيف من
 صحة احكامه بغير اذن وليه ليوافق كلامه في الرضا
 او يحل علي انها وجبت او لا عليه ثم تحلها الولي
 في محل وجوبها والحاج محل ايجابها ومع ذلك الاصح
 ما في الرضا ان الصبي ليس طرفا في الضمان
 وفي المجهول هذا لو خلق الصبي او قتل صيدا
 عمدا او قلنا عمدا هذه الافعال وسهوها سواء وهو
 المذهب وجبت العديته والامم كما لطيب والمس
 ومعي وجبت فهل هي في مال الصبي او الولي قولان
 اتفقوا علي ان الاصح هي في مال الولي انما ينزي
 وهو صريح في رد ما نقله الاسناد عنه فانه صح
 يعيد حمله علي ما ذكره ولا ينافي ذلك ما ذكره الفقهاء
 ومنهم ابن المقرب في ضمان المميز للصبي لان حمله با
 لنسبة لغير المملوك في ميمه عن محمد بن يونس في الحر
 بل قال الذي يرضى اخذ امنه كلامه عند كرسه انما
 الحر م يقتل صيدا في غير احرام او قتل صيدا لزم الولي
 العديته لانه الذي حمله وادخله قال ولو كان من اهل
 الحر او ميمما به فقتل صيدا لعديته في ماله وطعا ان
 لم يوجد من الولي تعصم في منعه والحاصل انه اذا
 فعل المخطوب فان كان غير مميز فلا فدية علي احد
 وان كان مميزا فان تطيبه او ليس ناسيا او جاهلا فليد
 ومثله المولد ورثته كما هو ظاهر وان خلق او قتل